



الأمين المساعد في هيئة مكافحة الفساد د. محمد عبد الرحمن بوزير

الأمين المساعد في هيئة مكافحة الفساد

«الأنباء»: سنعمل على بناء جيل حريص على ترشيده موارد.. مؤمن بقيم النزاهة والشفافية

أجرى اللقاء: أسامة دياب

أكد الأمين العام المساعد لكشف الفساد والتحقيق في الهيئة العامة لمكافحة الفساد د. محمد عبد الرحمن بوزير أن الرغبة السامية لصاحب السمو، في محاربة جميع أوجه الفساد ووقاية المجتمع الكويتي من تداعياته واستكمال منظومة الشفافية الكويتية كانت وراء تأسيس الهيئة. لافتاً إلى أن الكويت قطعت شوطاً كبيراً في إنشاء هذه الهيئة. لكن انطلاقها بانتظار استكمال الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وإقرار القوانين والتشريعات المكملّة. وأوضح بوزير أن رسم إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد والرقابة المالية والإدارية على الذمم المالية للقياديين والمكافحة والتحقيق يأتي في مقدمة الأولويات على أجندة الهيئة. مشدداً على سعيها الدؤوب لبناء جيل مؤمن بموارده وحريص على ترشيدها لديه قناعة تامة ووعي مستنير بقيم النزاهة والشفافية. وأضاف أن الهيئة تعمل على محورين متوازيين. حيث تستعمل على مكافحة الفساد وملاحقة المفسدين كما ستحافظ على كرامة الشرفاء وتعمل على واد كافة البلاغات الكيدية وتفعل القانون على أصحابها.

وبين أن الهيئة تأخذ نتائج كل مؤشرات قياس الفساد على محمل الجد. مشيراً إلى أن الهيئة بعد مباشرة أعمالها ستحدث تغيراً نوعياً في مركز الكويت في مركات الفساد.

الأنباء التقت الأمين العام المساعد لكشف الفساد والتحقيق في الهيئة العامة لمكافحة الفساد د. محمد عبد الرحمن بوزير قبيل أيام من بداية مباشرة العمل الرسمي في الهيئة وقلت معه أوراق عمل الهيئة وملايسات تأسيسها وأهدافها وآليات عملها. فإلى التفاصيل:



الأمين العام المساعد في الهيئة العامة لمكافحة الفساد د. محمد عبد الرحمن بوزير يتحدثان للزميل أسامة دياب (أسامة ابو عيطا)

ولكن ما أود أن أشدد عليه هو أننا يجب أن نأخذ نتائج هذه التقارير على محمل الجد مهما كان مصدرها، فهي بالنهاية تقارير تصدر عن مؤسسات وتنتشر وتعرض على الرأي العام العالمي والمحلي، وهذا النشر يضع علينا أعباء كبيرة لإيجاد الحلول والتبويرات.

الإدارات ومن في مستواهم في الشركات التي تساهم الدولة أو إحدى الجهات الحكومية بصنوب يزيد على 25٪ من رأسمالها وأخيراً أعضاء مجالس إدارية الجمعيات التعاونية والهيئات الرياضية.

ما هي أبرز الأولويات على أجندة الهيئة؟

● تعمل الهيئة على ثلاث أولويات أولها، الوقاية ورسم إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، أما الأولوية الثانية فتتعلق بالرقابة المالية والإدارية على الذمم المالية للقياديين في الدولة وأخيراً، المكافحة والتحقيق. وأود أن أشدد على أن رسم إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد أهم من ملاحقة الفاسدين والمفسدين، لأن من أهم أدوار الهيئة هو بناء جيل مؤمن بموارده وحريص على ترشيدها لديه قناعة تامة ووعي مستنير بقيم النزاهة والشفافية. ولا نملك عصا سحرية ولكن لدينا نوايا صادقة ورغبة في التغيير، وكفاءة كبيرة اختيرت بعناية، ولكن هذا الإيمان وتلك القناعة يجب أن ترزعهما الأسرة والمدرسة ومن ثم تتنقل للمجتمع بصفة عامة، وستعززها بحملات توعوية مساندة نتعاون فيها مع كل الجهات المعنية لنصل إلى مستوى قادر على مكافحة جريمة الفساد بمختلف أشكالها. مازلنا في بداية عملنا الذي سيبداً فعلياً مع بداية العام القادم. انجزنا شيئاً لا بأس به من عملية توظيف القادر للهيئة وهي عملية صعبة ومضنية، ومع بداية العام سنبدأ بتلقي بلاغات الفساد والتحقيق فيها.

كيف تقيم المؤشرات الكثيرة والمتنوعة التي تقيس حجم الفساد في مختلف دول العالم من حيث المصداقية؟

● لست في موضع تقييم أو توجيه الاتهامات إلى أحد، كيف تقيم المؤشرات الكثيرة والمتنوعة التي تقيس حجم الفساد في مختلف دول العالم من حيث المصداقية؟



مبنى الهيئة العامة لمكافحة الفساد في منطقة الشامية ينتظر الانطلاق الرسمي لعمل الهيئة

ما أبرز ملاحظات تأسيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد؟ وهل جاء تأسيسها نتاج ضغوط بسبب تراجع الكويت في مؤشر مركات الفساد؟

● لا يخفى على أحد أن إنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد أضحت الآن ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى، ولذلك اعتقد أن إنشاءها في هذا الوقت صاف وقتها، ولا شك أنه كانت هناك نوايا صادقة لإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد برغبة ساسمة من صاحب السمو، لمحاربة كافة أوجه الفساد في الكويت ووقاية المجتمع الكويتي من تداعياته واستكمال منظومة الشفافية فيها وهذا أنبل دليل يدحض أي ادعاءات بأن التأسيس كان استجابة لضغوط ما، ومن ثم تضارفت من جهود وصدر المرسوم بقانون رقم 24 لسنة 2012 والذي تم إقراره من قبل مجلس الأمة ودخل حيز التنفيذ بعد فترة وهذه نبذة عن مرجعية إنشاء الهيئة.

وأعتقد أن الهيئة العامة لمكافحة الفساد إضافة كبيرة لمناخ الشفافية في الكويت خصوصاً بعد أن أصبحت المؤسسات والهيئات الحكومية تشككي بصورة أو بآخرى من ترددي خدماتها، بالإضافة إلى تواتر أحاديث الناس عن وجود أوجه الفساد في المؤسسات وهذا ما استوجب إنشاء جهة رقابية تتمتع بالاستقلالية - وهذا ما أكدت عليه المادة 3 من المرسوم بقانون حيث منح الهيئة الاستقلالية والحيادية الكاملة في أداء مهامها واختصاصاتها لتلقي البلاغات وتدرسيها وتحققها ومن ثم تحويلها لجهات الاختصاص في حال ثبوت صحة البلاغ.

ماذا عن نطاق المخاطبين والخاصين لأحكام المرسوم بقانون رقم 24 لسنة 2012؟

● المادة رقم 2 من المرسوم بقانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد بيئت نطاق تطبيقه وحددت المكلفين بالخضوع لأحكامه في 10 فئات وهم: رئيس ونواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ومن يشغل وظيفة درجة وزير، رئيس ونائب رئيس وأعضاء مجلس الأمة، رئيس وأعضاء المجلس الأعلى للقضاء والقضاة وأعضاء النيابة العامة ورئيس وأعضاء كل من الإدارة العامة للتحقيقات في وزارة الداخلية والإدارة القانونية في البلدية، والمحكمون والخبراء والمصفون والحراس القضائيون وكلاء الدائنين، إضافة إلى رئيس ونائب رئيس وأعضاء المجلس البلدي، رئيس وأعضاء المجلس والهيئات واللجان التي يصدر مرسوم بتشكيلها أو بتعيين أعضائها، القياديين أياً كان المسمى الوظيفي لهم وشاغلو الدرجة الممتازة، ووظائف الوكلاء والوكلاء المساعون ومدراء الإدارات ومن في مستواهم من شاغلي الوظائف الإدارية الذين تحدهم اللائحة التنفيذية من العسكريين والمدنيين في الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة والجهات ذات الميزانية الملحقه أو المستقلة، رئيس وكلاء وموظفو ديوان المحاسبة، أعضاء مجلس الإدارة والمدراء العاملين ونوابهم ومساعودهم ومدراء

● رسم إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد والرقابة المالية والإدارية على الذمم المالية للقياديين.. والمكافحة والتحقيق أولويات على أجندة الهيئة

● لا نملك عصاً سحرية ولكن لدينا نوايا صادقة ورغبة في التغيير وكفاءات كبيرة اختيرت بعناية لن تبخل بجهدنا ووقتنا

● سنعمل الهيئة على محورين متوازيين تكافح الفساد وتلاحق المفسدين كما نحافظ على كرامة الشرفاء وتعمل على وأد جميع البلاغات الكيدية

وليس وسائل الإعلام. ما هي تصنيفات جرائم الفساد؟

● في الحقيقة حدد المشرع الكويتي الأفعال التي يشكل ارتكابها جريمة أو أكثر من جرائم الفساد حيث تناولت المادة 22 من المرسوم بقانون تحديد هذه الجرائم كما يلي: حماية الاعتداء على الأموال والممتلكات العامة، جرائم الرشوة، جرائم غسيل الأموال، جرائم التزوير والتزييف، جرائم إعاقة سير العدالة، جرائم الكسب غير المشروع، جرائم التهريب الجمركي، جرائم التهريب الضريبي، جرائم المقامرة، جرائم العامة لمكافحة الفساد، الجرائم المنصوص عليها في قانون حماية المنافسة وأي جرائم أخرى ينص عليها قوانين أخرى باعتبارها جرائم فساد.

ماذا ينقص الكويت لاستكمال منظومة الشفافية؟

● منظومة الشفافية الكويتية قطعت شوطاً كبيراً بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد ولكن لا يزال ينقصها استكمال الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وإقرار القوانين والتشريعات الكاملة والعمل بشكل مخلص في عملية تقديم الفاسدين لجهات التحقيق وصدر أحكام ضدهم. لعل الكويت تغتفر إلى تسليط الضوء على الأحكام النهائية التي تصدر ضد الفاسدين. وأود أن أشدد على أن العمل الوطني يحتاج لتكاتف كبير من مختلف شرائح المجتمع، فمكافحة الفساد مسؤولية خاصة بتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد خلال العام القادم.

ماذا عن دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام؟ وما هي آليات التعامل معها؟

● بنص القانون نسعى للتواصل مع منظمات المجتمع المدني إيماناً بدورها للحصول منها على المعلومات اللازمة، وتحثها الهيئة على العمل الدؤوب لكشف الفساد والتعاون مع أجهزة الدولة وكذلك تحليل التقارير الدولية ومنها مؤشر مركات الشفافية، وكذلك نسعى للتعاون مع المؤسسات التعليمية ونشجعها على صياغة برامج تدريبية لتأهيل المعلمين وتأسيس شبكة تواصل مع القائمين على العملية التربوية وإكفاء وعلى الطلاب تجاه مكافحة الفساد. أما بخصوص وسائل الإعلام فإننا نتعاون معها في نشر وتعميم مدونة السلوك ونشجعها على اتباع أسلوب منهجي في مجال التخطيط الإعلامي لمكافحة جرائم الفساد وتسلط الضوء على دور الهيئة والدعوة الدائمة للإصلاح الإداري، كما نتعاون مع دور العبادة بشكل إيجابي. بالفضل لدينا سياسة توعوية وإعلامية واضحة لخلق حالة من الوعي المجتمعي لمكافحة الفساد، فضلاً عن تشجيع المواطنين على تقديم البلاغات.

المقدمة للهيئة، أما بخصوص البلاغات الإلكترونية عن طريق موقع مخصص لذلك يحتاج في البداية لإصدار اللائحة التنفيذية لقانون المعاملات الإلكترونية، ومضى تصدر هذه اللائحة سنفعّل هذه الخدمة من خلال موقع الهيئة الإلكتروني. وفي هذا المقام أود أن أشير إلى نقطة في غالبية الأهمية، وهي أن الهيئة من الممكن أن تتلقى البلاغ في الأماكن التي يختارها المبلغ، وهذا في حال أنه كان يخشى على نفسه من الحضور للهيئة.

ما هي آليات الكشف عن البلاغات الكيدية والتي تمثل تحدياً كبيراً لأي جهة رقابية؟

● هذه نقطة في غاية الأهمية وأود أن أشير إلى أننا نعمل على محورين متوازيين، أولاً تكافح الفساد وتلاحق المفسدين وأيضاً نحافظ على الشرفاء وأود كافة البلاغات الكيدية، ولذلك نحرص على التوضيح للمبلغ أنه عليه مسؤولية وطنية ولكن البلاغ يجب أن يكون جدياً مستوفياً كافة الشروط التي تقرها الهيئة حسب اللائحة والقانون وأن يكون مبنياً على دلائل جديّة مثل المستندات أو مبررات للاعتقاد بوجود هذه المستندات أو وجود قرائن، وفي حال تفتقنا أن هناك وجود كيدية للنيل من شرف أو كرامة أي مسؤول، للهيئة الصلاحية في توقيع العقوبة التي حددها القانون والتي تصل إلى الحبس 3 سنوات.

هل انجزتم الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد؟

● الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد هي من أهم أعمال مجلس الأمانة في الهيئة، وفي الحقيقة أننا نعمل على إنجازها الآن أو بالأحرى في الطريق للانتهاء منها لأنها تحتاج لرؤية كاملة للتعاملات مع كافة جهات الدولة بحيث تكون هناك خطوط عريضة للتعامل مع كل وقائع الفساد من خلال لجنة وطنية تجمع كل الجهات الحكومية وتضع كل جهة رؤيتها في مكافحة الفساد على مستوى نطاقها، ثم تجمع كل هذه الرؤى ومن خلالها ترسم الهيئة الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وتتمنى أن ترى النور في بداية العام إنشاءً لله.

هل وضعت آلية معينة لتلقي بلاغات الفساد؟ وهل لديكم موقعا إلكترونيا مخصصاً لذلك؟

● في الوقت الحالي سيكون تلقي البلاغات شخصياً، حيث يأتي المبلغ بنفسه للهيئة وتؤكد الهيئة من صحة البلاغ من خلال مجموعة من الإجراءات الشكلية والموضوعية وبعدها يدرج البلاغ من ضمن البلاغات

هل ترى حجم الفساد في الكويت يتوافق مع ما يروج له البعض أم أن المسألة بها الكثير من الزيادة والمبالغ؟

● بداية علينا أن نعترف أن الفساد موجود في مختلف دول العالم المتقدمة منها والنامية، ولكن الواضح في الحالة الكويتية أن هناك من تجرأ على إطلاق كلمة فساد بمشقاتها، والمفترض أننا لا نستخدم هذه المصطلحات دون دليل دامغ، نعلم أن المجتمع الكويتي ليس مجتمعاً منزهاً وأن به من يفسد أو يستفيد من فساد، ولذلك على المواطنين أن يقوموا بدورهم في الإبلاغ عن جرائم الفساد. أصبح لدينا الآن هيئة مستقلة تتلقى البلاغات بجانب الجهات القضائية وتقوم بحماية المبلغين. ما أود أن أشدد عليه أن مكان البلاغ عن جرائم الفساد، الجهات المختصة والرقابية

اختصاصات الهيئة العامة لمكافحة الفساد

أوضحت المادة 5 من المرسوم بقانون إنشاء الهيئة المهام والاختصاصات الرئيسية الموكلة لها ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- وضع إستراتيجية وطنية شاملة للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد وإعداد الآليات والخطط والبرامج المنفذة لها، ومتابعة تنفيذها مع الجهات المعنية.
- تلقي التقارير والشكاوى والمعلومات بخصوص جرائم الفساد المقدمة إليها ودراستها.
- تلقي إقرارات الذمة المالية وتشكيل اللجان لفحصها.
- حماية المبلغين عن الفساد بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- إبلاغ الجهات المختصة لاتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لفسخ أي عقد تكون الدولة طرفاً فيه أو سحب امتياز أو غير ذلك من الارتباطات إذا تبين أنها قد أبرمت أو يتم تنفيذها بالمخالفة للقانون.
- متابعة الاجراءات والتدابير التي تتولاها الجهات المختصة لاسترداد الأموال الناتجة عن جرائم الفساد.
- دراسة التشريعات والاجراءات القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد بشكل دوري واقتراح تعديلاتها.
- التنسيق مع الدول والمنظمات الخليجية والعربية والدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد والمشاركة في برنامج منع الفساد وتمثيل الكويت في المحافل الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد.
- التنسيق مع وسائل الاعلام لتوعية المجتمع بمخاطر الفساد وآثاره وكيفية الوقاية منه ومكافحته.
- اتخاذ التدابير الكفيلة بمشاركة منظمات المجتمع المدني في التعريف بمخاطر الفساد وآثاره على المجتمع.
- طلب التحري من الجهات المختصة عن وقائع الفساد المالي والإداري والكشف عن المخالفات والتجاوزات وجمع الأدلة المتعلقة بها.
- اعداد قواعد البيانات وأنظمة المعلومات وتبادلها مع الجهات والمنظمات المعنية في الداخل والخارج.
- الطلب من الجهات المختصة اقامة الدعاوى المدنية اللازمة.
- إحالة الوقائع التي تتضمن شبهة جريمة جزائية إلى جهة التحقيق المختصة مع إرفاق كافة المستندات.

أبرز أهداف الهيئة العامة لمكافحة الفساد

وضحت المادة 4 من المرسوم بقانون ماهية الأهداف التي تسعى الهيئة لتحقيقها ومن الممكن تلخيصها فيما يلي:

- إرساء مبادئ الشفافية والنزاهة في المعاملات الاقتصادية والإدارية.
- تطبيق قانون الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- مكافحة الفساد ودرء مخاطره وآثاره وملاحقة مرتكبيه وحجز واسترداد الأموال الناتجة عن ممارسته.
- حماية أجهزة الدولة من الرشوة والمنتجة بالنفوذ وسوء استخدام السلطة ومنع الوساطة والمحسوبية.
- حماية المبلغين عن الفساد.
- تعزيز مبدأ التعاون والمشاركة مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية في مجالات مكافحة الفساد.
- تشجيع وتفعيل دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد وتوعية أفراد المجتمع بمخاطره.